Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20

تحولات النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني السعودي في ضوء مبادرة الحزام والطريق2000-2020

The Transformations of Chinese–Saudi Geo-Economic Influence in Light of the Belt and Road Initiative (2000–2020)

م.م حسن عبدالحسين حبيب العامري

Hassan Abdul Hussein Habib Al-Ameri

مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss6176

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تتناول الدراسة تطور العلاقات السعودية-الصينية من علاقات دبلوماسية محدودة تأسست عام 1939 إلى شراكة استراتيجية شاملة بحلول عام 2020. مرت العلاقات بمراحل متباينة شملت القطيعة السياسية خلال الحرب الباردة، ثم التقارب التدريجي بدافع الحاجة الصينية للنفط السعودي والمخاوف الأمنية السعودية في الثمانينيات. شهدت الفترة اللاحقة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 نموًا كبيرًا في التبادل التجاري القائم أساسًا على النفط. ومع إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013 وتزامنها مع رؤية السعودية 2030، تحولت العلاقة نحو شراكة استثمارية وصناعية متعددة الأبعاد. خلصت الدراسة إلى أن النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني تطور من علاقة تجارية أحادية الجانب إلى شراكة متكاملة تخدم مصالح الطرفين الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: السعودية ، الصين ، مبادرة الحزام والطريق، رؤية السعودية 2030.

Abstract:

This study traces the evolution of Saudi-Chinese relations from limited diplomatic ties established in 1939 to a comprehensive strategic partnership by 2020. The relationship passed through distinct phases, including political rupture during the Cold War, followed by gradual rapprochement driven by China's growing oil needs and Saudi security concerns in the 1980s. Following China's WTO accession in 2001, trade expanded significantly, remaining largely oil-based. With the launch of the Belt and Road Initiative in 2013 and its alignment with Saudi Vision 2030, the relationship shifted toward a multidimensional investment and industrial partnership. The study concludes that Chinese geo-economic influence evolved from a one-sided trade relationship into an integrated partnership serving both nations' strategic interests.

Keywords: Saudi Arabia,China,Belt and Road Initiative,Saudi Vision 2030

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في طبيعة النفوذ بين الدول، حيث برز البعد الجيو-اقتصادي بوصفه أداة مركزية في إدارة العلاقات الدولية والتأثير فيها، ولا سيما مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية. وفي هذا السياق، برزت العلاقات الصينية–السعودية كنموذج دالّ على التحول من العلاقات التقليدية القائمة على المصالح التجارية المحدودة إلى شراكات أوسع توظّف الاقتصاد كوسيلة نفوذ استراتيجي. وقد تعزز هذا التحول بشكل ملحوظ مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، التي شكّلت إطارًا شاملًا لإعادة توجيه السياسة الخارجية والاقتصادية الصينية تجاه مناطق حيوية، من بينها الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

ينطلق هذا البحث من محاولة فهم تحولات النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني السعودي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، من خلال تتبع جذوره، وتحليل أدواته، وتفسير مراحله المختلفة، في ظل التنافس بين القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والصين. كما يسعى إلى إبراز الكيفية التي وظّفت بها الصين أدواتها الاقتصادية لتعزيز حضورها في السعودية، مقابل سعي المملكة إلى تنويع شراكاتها الدولية وتحقيق أهدافها التنموية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا معاصرًا يتصل مباشرة بتحولات موازين القوة في النظام الدولي، ودور الجيو-اقتصاد في تشكيل العلاقات بين الدول. كما تكمن أهميته في تسليط الضوء على العلاقات الصينية–السعودية بوصفها حالة دراسية مهمة لفهم تداخل المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الاستراتيجية

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني في المملكة العربية السعودية لم يكن وليد مبادرة الحزام والطريق، بل نتاج مسار تراكمي بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أن هذه المبادرة أسهمت في تحويله من حضور اقتصادي محدود إلى نفوذ أكثر تنظيمًا ووضوحًا ضمن استراتيجية صينية شاملة. كما تفترض الدراسة أن هذا النفوذ تعزّز نتيجة التفاعل مع رؤية السعودية 2030.

المبحث الاول : المسار التاريخي للعلاقات السعودية–الصينية وتحولاتها السياسية والاقتصادية 1939-2000

بادرت المملكة العربية السعودية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين عام ١٩٣٩، لتصبح بذلك أول دولة عربية تُقيم علاقات سياسية مع الصين. وتوطدت هذه العلاقات عقب التصديق على معاهدة الصداقة في جدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ ([i]). الا أن هذه العلاقات الدبلوماسية انقطعت مع تولي الحزب الشيوعي الصيني السلطة في الصين عام ١٩٤٩. في الوقت ذاته استمرت المملكة العربية السعودية في الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة تشيانغ كاي شيك في الصين الوطنية، حتى بعد سقوطها على يد الحزب الشيوعي الصيني عام 1949 وانتقالها إلى تايبيه (تايوان). وقد شكّل هذا الموقف السعودي جزءًا من اصطفافها السياسي مع المعسكر الغربي المناهض للشيوعية خلال الحرب الباردة. ففي الوقت الذي انحازت الصين إلى المعسكر الاشتراكي وتحالفت مع الاتحاد السوفيتي. في المقابل، كانت المملكة العربية السعودية قد أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة عام 1943، وتوطدت هذه العلاقات بعد اللقاء التاريخي عام 1945 بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطراد الأمريكي كوينسي، حيث وُضع الأساس لتحالف استراتيجي طويل الأمد بين البلدين، ارتكز على تبادل المصالح النفطية والأمنية، وأصبح لاحقًا أحد أعمدة السياسة الإقليمية في منطقة الخليج ، مما يعني أن البلدين انحازا إلى معسكرين متعارضين أيديولوجياً وسياسياً خلال فترة الحرب الباردة مما أدى إلى اختلاف جذري في توجهاتهما الخارجية.ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت سياسة الصين موجهة إلى دعم حركات التحرير والثورة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج. لذلك رأت المملكة في الصين تحديًا لاستقرارها نظرًا لدعم بكين للفصائل المناهضة للملكية في شبه الجزيرة العربية([ii]).

ونتيجة لتباين المواقف السياسية والأيديولوجية بين الجانبين، ظلت التفاعلات بين الرياض وبكين محدودة للغاية، واقتصرت في معظمها على مجالات دينية حول استمرار قوافل الحجاج الصينيين للمملكة العربية السعودية ، دون أن ترقى إلى مستوى العلاقات السياسية أو الدبلوماسية المباشرة([iii]).ونتيجة لاصطفاف المملكة العربية السعودية ضمن معسكر الغرب خلال الحرب الباردة، اتخذت الرياض موقفًا معارضًا لانضمام الصين الشيوعية إلى الأمم المتحدة عام 1971، مفضّلةً الاستمرار في دعم تمثيل تايوان (حكومة الصين الوطنية) في المنظمة الدولية([iv]).

وفي الستينيات، وعندما قامت بكين بإعادة تقييم سياساتها تجاه الشرق الأوسط، توصل القادة الصينيون إلى أن إقامة علاقات دبلوماسية مع دول مستقرة مثل المملكة العربية السعودية، وإنهاء الدعم المقدم للحركات الثورية، سيكون أكثر توافقًا مع مصالح الصين الوطنية وأهدافها الاستراتيجية. وفي سبعينيات القرن العشرين، شرعت الصين في تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي، وتسارعت هذه الجهود بشكل أكبر تحت قيادة دنغ شياو بينغ. فقد تبنت الصين سياسة خارجية براغماتية تركز على التنمية الاقتصادية، وسعت من خلالها إلى كسب اعتراف المملكة العربية السعودية. وقد ارتكزت دوافع بكين في ذلك على عدة عوامل، أبرزها: نفوذ السعودية الكبير في سياسات الشرق الأوسط، ودورها المحوري في سوق الطاقة العالمي من خلال قيادتها لمنظمة أوبك، وأهميتها كسوق للسلع الصينية([v]).

في منتصف الثمانينات ظهرت رغبة كبيرة لدى المملكة العربية السعودية في تطبيع العلاقات مع ففي تلك الفترة شعرت المملكة العربية السعودية بالتهديد من مصدرين: إيران وإسرائيل. ففي ذلك الوقت كانت مجريات الحرب العراقية الايرانية تصب في صالح إيران. و كانت المملكة العربية السعودية حليفة العراق وممولة. لذلك مع ما تحول مسار الحرب ضد العراق، بدت تشعر بالخطر الايراني ، ومن جانب آخر وأظهرت إسرائيل مدى قدراتها العسكرية الهائلة بقصف مفاعل تموز العراقي عام 1981، ثم مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985. وامام هذه التطورات والاخطار المحدقة بالمملكة سعى السعوديون لامتلاك صواريخ بالستية متوسطة المدى لردع كل من إيران وإسرائيل، لكن موردي الأسلحة التقليديين في الغرب رفضوا بيعها لهم. وعلى أثر ذلك فتحت السلطات السعودية قنوات دبلوماسية سرية مع الصين حول جلب الصواريخ وتركيبها في المملكة سرًا. وافق الصينيين على طلب السعوديين وتم إبرام الصفقة في كانون الاول 1986 ، حوله 50 صاروخًا صينيًا من طراز CSS-2، سيتم شحنها إلى المملكة العربية السعودية وتركيبها في منشآت أرضية مخفية؛ وسيقوم الصينيون بتدريب أطقم سعودية على تشغيلها([vi]).

شهدت نهاية ثمانينيات القرن العشرين فتح طريق لصادرات البضائع الصينية إلى السعودية، تزامنًا مع استعادة العلاقات الرسمية والسياسية بين الدولتين. وتعزز هذا التقارب بشكل فعّال من خلال توقيع اتفاقية تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 تموز 1990، اعادة بموجبها العلاقات الدبلوماسية ، كما هدفت إلى تحقيق دعم متبادل وتعزيز الأمن والاستقرار للبلدين([vii]).

يُلاحظ أن اهتمام الصين المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص ،يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحاجتها المتنامية إلى النفط. فبعد أن كانت مكتفية ذاتيًا بالنفط حتى عام 1993، دفعها النمو الاقتصادي السريع على مدى العقود الثلاثة من القرن المنصرم، إلى البحث في الخارج عن مصادر لتلبية طلبها المتصاعد على الطاقة. وأصبحت اليوم ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، كما تحولت من دولة مكتفية ذاتيًا إلى ثاني أكبر مستورد للنفط عالميًا، ومن المتوقع أن تواصل قيادة الطلب العالمي على النفط خلال العقدين القادمين. ويُعزى ارتفاع استهلاك الصين للنفط إلى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها خلال الثلاثين عامًا الماضية، والتي اتسمت بازدهار في التجارة الخارجية، وارتفاع مستويات الدخل، وزيادة سكانية، وتسارع وتيرة التوسع الحضري. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال العقد الأخير

وحده بنحو خمسة أضعاف ونصف، من 1.32 تريليون دولار عام 2001 إلى 7.29 تريليون دولار بنهاية عام 2011، كما تضاعف استهلاكها النفطي أكثر من مرتين خلال الفترة نفسها([viii]).

شهدت العلاقات السعودية-الصينية بين عامي 1990 و2000 مرحلة مهمة من التطور، اتسمت بكثافة الزيارات رفيعة المستوى وتوقيع عدد من الاتفاقيات التي أرست الأساس لتوسّع التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين. فقد بدأت هذه المرحلة في عام 1990 بزيارتين متبادلتين لوزيري خارجية البلدين، الأمر الذي أسهم في وضع إطار دبلوماسي أولي لتنظيم العلاقات الثنائية. وفي عام 1991 تعزّز هذا التوجه من خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لي بنغ إلى الرياض، والتي شكّلت خطوة متقدمة نحو تطوير التعاون السياسي.وخلال عام 1992 اتجه البلدان إلى توسيع مجالات التعاون ليشمل الجانب الاقتصادي، حيث زار وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الصين، تلاها زيارة لرئيس رابطة الشعب الصيني للصداقة مع الدول الأجنبية إلى المملكة، ما أسهم في ترسيخ البعد الشعبي والثقافي للعلاقات. ومع منتصف التسعينيات، اتجه التعاون بين الجانبين نحو مجالات أكثر تخصصاً، إذ شهد عام 1994 سلسلة من الزيارات المتبادلة التي ركزت على تطوير التبادل التجاري وبحث تزويد الصين بالبترول السعودي، وهو ما تُوّج لاحقاً بتوقيع اتفاقيات نفطية مهمة خلال عام 1995.وفي عام 1996 توسع التعاون ليشمل مجالات الاستثمار والبرلمانية، من خلال زيارة وزير المالية السعودي ونائب رئيس مجلس الشعب الصيني. كما شهد عام 1997 تعزيزًا للتعاون الثقافي عبر زيارة وزير التعليم العالي السعودي للصين، تلتها في عام 1998 زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، التي مثّلت محطة محورية في تعميق الحوار السياسي الاستراتيجي بين البلدين. واختتمت هذه المرحلة بزيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى المملكة عام 1999، والتي رافقها ([ix]). التوقيع على اتفاقية التعاون النفطي الاستراتيجي . سمحت هذه الاتفاقية للشركات الصينية بالاستثمار في سوق النفط المحلي السعودي وللشركات السعودية بالمشاركة في عملية التكرير اللاحقة في الصين([x]) أسهمت هذه الزيارات والاتفاقيات في ترسيخ قواعد التعاون السعودي-الصيني، وفي تعزيز حضور الصين الاقتصادي في المملكة خلال عقد التسعينيات ([xi]).

فقد شهدت العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين نمواً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. فقد ارتفعت الصادرات السعودية ـ التي يشكّل النفط معظمها ـ من 158 مليون ريال عام 1990 إلى 5.63 مليار ريال عام 2000، بزيادة بلغت نحو 3,463%. وفي المقابل، نمت الصادرات الصينية إلى المملكة بين عامي 1990 و2000 من 1.66 مليار ريال إلى 4.44 مليار ريال بنسبة تقارب 167%([xii]).

كما ارتفعت واردات المملكة من الصين خلال الفترة (1987–1999) من نحو 1.2 مليار ريال إلى 3.7 مليارات ريال. واستمر هذا التوسع حتى عام 2000، حين تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين لأول مرة حاجز 10 مليارات ريال، مسجلاً زيادة تفوق 1.7 مرة مقارنة بعام 1999. وأسهم هذا النمو السريع في الصادرات السعودية في تحقيق المملكة فائضاً تجارياً مع الصين للمرة الأولى، وهو فائض استمر خلال السنوات اللاحقة([xiii]).

المبحث الثاني: تطور أدوات الشراكة الجيو-اقتصادية الصينية- السعودية قبل مبادرة الحزام والطريق 2001-2012

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2007) تطورًا نوعيًا ملحوظًا، ارتبط بصورة مباشرة بالتحولات الكبرى التي شهدها الاقتصاد الصيني بعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. فقد شكّل هذا الانضمام نقطة تحول مفصلية في مسار الصعود الاقتصادي الصيني، إذ أتاح للصين اندماجًا أوسع في الاقتصاد العالمي ومكّن منتجاتها من اكتساح الأسواق الدولية، ما أدى إلى توسّع غير مسبوق في تجارتها الخارجية ([xiv]).

هذا التسارع في النشاط الصناعي والتجاري انعكس بدوره على معدلات نمو الاقتصاد الصيني، حيث تُظهر البيانات أن الصين دخلت دورة نمو متسارعة مطلع الألفية، لتنتقل من المركز السادس عالميًا عام 2000 إلى الرابع عام 2006، ثم إلى المركز الثالث عام 2007، متجاوزةً قوى اقتصادية كبرى مثل بريطانيا وألمانيا. وقد أدّى هذا النمو الصناعي والزيادة الهائلة في حجم الصادرات الصينية إلى ارتفاع حاد في الطلب الصيني على الطاقة، ولا سيما النفط.ونظرًا لمكانة المملكة العربية السعودية كأكبر مصدر للنفط، فقد أصبح تطوير العلاقات معها ضرورة استراتيجية للصين في هذه المرحلة. وتوضح بيانات التجارة بين البلدين أن الفترة (2001–2007) شهدت نموًا غير مسبوق؛ إذ تضاعفت الصادرات السعودية إلى الصين نحو سبع مرات، بينما تضاعفت الواردات الصينية إلى المملكة بنحو ست مرات. ويعكس ذلك أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية لم يكن مجرد حدث اقتصادي داخلي، بل كان عاملًا رئيسيًا في تعزيز الشراكة الاقتصادية الصينية-السعودية ودفعها إلى مستويات جديدة من التعاون المتبادل([xv]).ففي عام 2008 ، زار شي جين بينغ([xvi])(حين كان نائباً للرئيس الصيني) المملكة العربية السعودية وجرى توقيع بيان مشترك رسمي " البيان المشترك لتعزيز التعاون وعلاقات الصداقة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية" بعد عام واحد من تلك الاتفاقية قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة للمملكة العربية ([xvii])، وشهد حينها توقيع خمس اتفاقيات تعاون في مجالات الطاقة والصحة والحجر الصحي والمواصلات([xviii]).

سعت الصين إلى تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ودعم نموها الصناعي والاقتصادي، وذلك عبر تعزيز التعاون النفطي مع الرياض وزيادة وارداتها من النفط السعودي. فعلى الرغم من أن إنتاج الصين النفطي يبلغ نحو أربعة ملايين برميل يومياً، إلا أنها تواجه عجزاً يقدر بستة ملايين برميل يومياً يتم استيرادها من الخارج، ويشكل النفط السعودي منها نحو 1.1000.000 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 15% من إجمالي صادرات المملكة النفطية. وقد أبدت الصين رغبتها في رفع هذه النسبة إلى ما بين 17% و20%، بما يعادل 1.500.000 مليون برميل يومياً، لضمان استقرار إمداداتها النفطية من مصدر موثوق([xix]).

لذلك عملت الصين على توسيع التبادل التجاري مع المملكة ، إذ تطور حجم التبادل التجاري البلدين تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بشكل كبير ليصل عام 2011 إلى نحو 64.39 مليار دولار بعد أن كان لا يتجاوز 1.28 مليار دولار في أوائل التسعينيات. وبذلك أصبحت الصين في ذلك العام الشريك التجاري الأول للمملكة متجاوزة الولايات المتحدة. ويُلاحظ أن النفط يمثل العنصر الرئيسي في هذا التبادل، إذ إن حجم التجارة غير النفطية بين الجانبين لا يتجاوز 1.5% من إجمالي التجارة الخارجية للصين، مما يؤكد أن الهدف الأساسي للسياسة الصينية تجاه السعودية يتمثل في ضمان أمن الطاقة وتعزيز الشراكة الاقتصادية القائمة على المصالح النفطية([xx]).

كانت عملية التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في تصاعد مستمر، فقد بلغ حجم التبادل بينهما في حتى نهاية عام 2012, ٧٤ مليار دولار وهو الرقم الذي وضع الصين في مقدمة الدول العالمية تعاملا مع السعودية، كما وضع السعودية في مقدمة الدول العربية بالنسبة للصين([xxi]). كما ارتفعت واردات النفط من المملكة العربية السعودية إلى الصين بشكل كبير من 11.39 مليون في عام 2002 طن إلى 53.9 مليون طن إلى عام 2013 ،وزاد حجم الواردات من 2.1 مليار دولار إلى 41.9 مليار دولار ([xxii]).

والجدير بالذكر أنه عند دراسة تركيبة التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية، يتضح أن الجزء الأكبر من التجارة يتمثل في السلع الاستهلاكية البسيطة. فالصادرات الصينية إلى المملكة لا تتضمن تكنولوجيا متقدمة، بل تشبه في طبيعتها صادرات الصين إلى معظم دول المنطقة، إذ تتكون في الغالب من منتجات منخفضة السعر مثل المنسوجات والملابس والألعاب. وتلقى هذه السلع رواجاً واسعاً في السوق السعودية، خاصة بين فئة العمال المهاجرين وذوي الدخل المحدود والمتوسط، إذ لا تواجه منافسة كبيرة من المنتجات المحلية كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية والعربية الأخرى. أما من الجانب المقابل، فإن واردات الصين من المملكة تتركز بصورة شبه كاملة في النفط ومشتقاته، إضافة إلى المواد الكيميائية والبلاستيكية، حيث تشكل هذه السلع نحو 100% من إجمالي الصادرات السعودية إلى الصين، أي ما يعادل ثلاثة أرباع حجم التبادل التجاري بين البلدين. ويُظهر ذلك أن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة تعتمد بصورة رئيسية على النفط، في حين يظل حجم الاستثمارات المتبادلة محدوداً، مما يعكس طابع العلاقة القائم على تبادل المواد الخام مقابل السلع الاستهلاكية([xxiii]).

كما تتميز المملكة العربية السعودية بامتلاكها مصادر طاقة متنوعة ،فإلى جانب النفط تعد المملكة من أهم منتجي الغاز حيث بلغ انتاجها من الغاز في عام 2014، 4,5 مليار قدم مكعب في اليوم ([xxiv]).

وفي الوقت الذي تتركز فيه أنشطة شركات النفط الوطنية الصينية في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي في مجالات الخدمات الهندسية، مثل إصلاح خطوط الأنابيب والآبار، وتنفيذ المسوحات الزلزالية. لا تسمح السعودية للشركات الصينية أو غيرها من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع النفط الخام (التنقيب والإنتاج)، إذ فرضت المملكة قيوداً صارمة على الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، إضافة إلى الكفاءة العالية التي تتمتع بها شركة أرامكو السعودية، الامر الذي حال من مشاركة شركات النفط الوطنية الصينية داخل المملكة، غير أن الأخيرة أتاحت فرصًا محدودة في مجالي الغاز الطبيعي والتكرير. الذي كان يحظى باهتمام محدود([xxv])، ففي 10 شباط 2009 وقعت كلاً من الصين والسعودية اتفاقية لتزويد الصين باحتياجاتها من البترول والغاز الطبيعي والمعادن . ومنحت شركة ارامكو السعودية سينوبيك الصينية امتيازاً بقيمة 200 مليون دولار لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي بمساحة 38,000كم([xxvi]).

ومن أبرز مجالات التعاون الأخرى بين الصين والمملكة العربية السعودية صناعة البتروكيماويات، فقد شهد السوق الصيني للبتروكيماويات ارتفاعاً ملحوظاً في وارداته ففي عامي 2006 و 2007 استوردت الصين نحو 200,000 طن في كل عام ([xxvii])، وقد حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا كبيرًا في هذا القطاع، حيث تقوم شركة "سابك" بتصدير منتجات بتروكيماوية إلى الصين بقيمة تتجاوز ملياري دولار أمريكي سنويًا([xxviii]).

وفي ما يخص الاستثمارات حصلت الصين في آذار 2009 على عقد بقيمة 1,8 مليار دولار إلى مجموعة صينية لإنشاء سكة حديد بين مكة المكرمة والمدينة المنورة ، كما حصلت الصين على عقد بقيمة 500 مليون دولار لبناء إنشاءات جديدة في جامعة الملك خالد ، بالإضافة إلى اقتراح عقود لإنشاء مصنع للألمنيوم وتطوير موانئ المملكة. وبلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في المملكة حتى عام 2010 (9319 مليون دولار) أي نسبة (5,5%) من أجمالي الاستثمارات الاجنبية في المملكة([xxix]).كما وقّعت شركة سينوبك الصينية مع أرامكو السعودية اتفاقية عام 2012 لإنشاء مصفاة ينبع على ساحل البحر الأحمر في المملكة، في المقابل كان للمملكة العربية السعودية استثمارات في الصين اختصت في مجال الطاقة عبرا إلى إنشاء احتياطيات النفط الاستراتيجية في الصين، حيث ساهمت المملكة في بناء قاعدة احتياطي النفط في داليان، وهي إحدى أربع قواعد استراتيجية رئيسية تشمل أيضًا تشينغداو، نينغبو، وتشوشان. ساهمت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في تعزيز الشراكة الاقتصادية

بين الجانبين، مما مثّل خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التعاون الاستراتيجي بين البلدين .إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للمملكة، متقدمة على الدول الأوروبية والولايات المتحدة([xxx]).

المبحث الثالث :التحول الاستراتيجي في النفوذ الصيني بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق 2013-2020

شهدت هذه المرحلة تطور غير مسبوق في علاقات الصين بالمملكة العربية السعودية بدافع رغبة البلدين في تطوير هذه العلاقات لتشمل كافة مجالات التعاون الثنائي ، إذ تزامنت هذه مع وصول الرئيس الصيني شي جين بينغ للسلطة في آذار 2013 مع التغيرات المهمة على رأس الهرم السياسي في المملكة العربية السعودية بوصول الملك سلمان بن عبد العزيز([xxxi]) للسلطة وتنصيبه ملكاً بعد وفاة أخية الملك عبدالله بن عبد العزيز([xxxii]) سنة 2015([xxxiii]).

تعود جذور مبادرة الحزام والطريق "طريق الحرير" التاريخي إلى القرن الثاني قبل الميلاد، إذ كان يمثل شبكة من الطرق والممرات البرية والبحرية التي تستخدم لأغراض تجارية وعسكرية، وقد كانت القوافل تسلك هذا الطريق لنقل البضائع التجارية بين الصين وأسيا الوسطى وآسيا الصغرى وأوروبا، مما جعله شرياناً حيوياً للتبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات حتى القرن السادس عشر الميلادي، أدى طريق الحرير دوراً محورياً في نقل السلع والمنتجات من بينها الحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج، إلى جانب تبادل المعارف العلمية والفنية والأدبية، فضلاً عن الحرف اليدوية والأدوات التقنية، كما تحولت المدن الواقعة على امتداد هذا الطريق إلى مراكز حضارية مزدهرة للعلم والفنون والآداب واللغات والأديان، مما جعله أداة فعالة للتقريب بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين الشعوب([xxxiv]).

وجاءت محاولة احيائه ، عندما طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته إلى إندونيسيا وأربع دول من دول آسيا الوسطى في شهري ايلول وتشرين الاول من عام 2013، استراتيجية بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" المعروف اختصارًا بـ "الحزام والطريق " Belt and Road Initiative " ([xxxv]).وهو عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير للقرن الـ21، ويهدف لإحياء وتطوير الطريق التاريخي. من خلال إقامة خطوط الربط الاقتصادي العملاقة بين القارات الثلاثة آسيا و إفريقيا وأوروبا والتي تمر جميعها بالشرق الأوسط وتضع مفاتيح التجارة الدولية بيد الصين([xxxvi]). ويتكون من طريق بري وطريق بحري فالطريق البري يتكون من ثلاثة خطوط رئيسية.

الخط الأول: يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا.

الخط الثاني: يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر المتوسط. الخط .

الخط الثالث: يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية وصولاً إلى المحيط الهندي.

أما طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين فيرتكز على خطين رئيسيين هما:

الخط الأول: ممر يربط الموانئ الصينية بالمحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي و يبدأ من الساحل الصيني ويمر بمضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ثم إلى سواحل أوروبا.

الخط الثاني: يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادي([xxxvii]).

تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية ضمن هذه المبادرة أبرزها:

1- إزالة العوائق أمام الاستثمار والتجارة وإنشاء مناطق تجارية حرة .

2 -تعزيز العلاقات بين الشعوب في مختلف المجالات.

3- تعزيز التبادلات التجارية خاصة مع الدول .

4 - تعزيز فضاء اقتصادي مشرك في جميع أنحاء القارة الاوراسية مستقبلا([xxxviii]).

وبما أن مبادرة الطريق والحزام-طريق الحريري- تتكون من مسارين ، مسار بري وبحري، وحسب موقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية تكون مشاركتها ضمن المسار البحري . وتسعى الصين من خلال مبادرة الطريق والحزام -الطريق البحري- إلى تطوير البنية التحتية البحرية للدول المشاركة فيه([xxxix]). لذلك رأت أن تطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية يصب في خدمة مشروعها الاستراتيجي الكبير الحزام والطريق وذلك باستغلال الموقع الجغرافي للمملكة وإمكانياتها المادية ومكانتها الإقليمية كشريك فاعل لنجاح هذه المبادرة وخدمة أهدافها الاستراتيجية،([xl]).

لذا بدأت الصين تولي أهمية خاصة للدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه المملكة العربية السعودية في تفعيل هذه مبادرتها، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وتستهدف الخطط الصينية ضمن المسار البحري لطريق الحرير إنشاء شبكة من الموانئ تمتد عبر البحر الأحمر في الأراضي السعودية مرورًا بقناة السويس وصولًا إلى ميناء بيرايوس في اليونان على البحر المتوسط، الذي يُعد بوابة رئيسة للأسواق الأوروبية[xli].لذلك توفر المبادرة للصين فرصاً لتعميق حضورها في الخليج، وللمملكة فرصاً اقتصادية عبر موانئها الشرقية والغربية، وإلى جانب الموقع الجغرافي تبرز أهمية في دورها في سوق الطاقة العالمي، ومكانتها في العالم الإسلامي[xlii].

وقد مثّلت زيارة ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز إلى الصين في آذار 2014 محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية[xliii]، إذ التقى خلالها بالرئيس شي جين بينغ وعدد من كبار القادة الصينيين، وتم توقيع اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية وعسكرية. وأكد الرئيس شي أن المملكة شريك ثابت في سياسة الصين الخارجية، مرحّباً بانضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، فيما شدّد الأمير سلمان على سعي المملكة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الصين بالنظر إلى ثقلها السياسي والاقتصادي المتصاعد. أسهمت الزيارة في وضع الأساس لاتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وتواصلت المشاورات في العام نفسه بين وزيري الخارجية في نيويورك، تمهيداً لتعميق التعاون. وقد شكّلت زيارة الرئيس شي للرياض في كانون الثاني 2016 ،منعطفاً جديداً في العلاقات، حيث جاءت في الذكرى العاشرة لزيارة الملك عبد الله لبكين، وأكدت رغبة الطرفين في الارتقاء بالشراكة، خصوصاً مع تحوّل الصين إلى أكبر شريك تجاري للمملكة منذ 2014. شهدت هذه الزيارة توقيع 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت الطاقة والبحث والتطوير والبتروكيماويات والطاقة المتجددة والفضاء والملاحة بالأقمار الصناعية، إضافة إلى مذكرة حول التعاون في مبادرة الحزام والطريق. واتفق الجانبان على إقامة شراكة استراتيجية شاملة، وتوسيع التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية. كد البيان المشترك التزام السعودية بسياسة "الصين الواحدة"، ودعم الصين لأمن المملكة واستقرارها ودورها الإقليمي، مع التأكيد على التعاون في الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والتنسيق في المنظمات الدولية، والدفع نحو حلول سياسية لأزمات الشرق الأوسط[xliv].

المبحث الرابع: التفاعل بين الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030 ، وأثرها على النفوذ الجيو-اقتصادي 2016-2020

أعلنت المملكة العربية السعودية، في النصف الأول مع عام 2016، ملامح خطة عريضة للإصلاح الاقتصادي والتنمية، تحت عنوان رؤية السعودية 2030 للنهوض باقتصاد المملكة وتحريرها من الاعتماد على النفط[xlv].والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل اعتماده على ، وتحسين الاستثمار في قطاع الخدمات العامة، مثل: تطوير البنية التحتية، والقطاع السياحي، وتحسين وسائل الاستجمام والترفيه، بالارتكاز على مكانة المملكة الدينية إضافةً إلى موقعها الاستراتيجي الرابط بين القارات الثلاث[xlvi].

أن المملكة وفقاً للرؤية الاقتصادية لعام 2030، تستطيع بحسب المصادر الرسمية العيش بدون نفط بحلول عام 2020، حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل من جهة ثانية، تهدف الرؤية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف من نحو 43.5 مليار دولار سنوياً إلى 267 مليار دولار سنوياً كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16 من الناتج المحلي حالياً إلى 50% من الناتج. وفي ما يتعلق بمصادر الطاقة، فإن السعودية ستنشئ مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد. وفي ذات الاطار، ستطرح السعودية أقل من 5% من شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو للاكتتاب العام في البورصة، وتخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي، ومن أهداف الرؤية تحسين بيئة الاستثمار، الذي سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلًا في السعودية، وإضافة إلى فتح أبواب السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد. كما أن الخطة تسعى لزيادة عدد المعتمرين سنويًا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليون بحلول عام 2030. أما بشأن قضايا التوظيف والقطاع الخاص، فإن الخطة تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22 إلى 30 وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6% إلى 7% إلى جانب زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 3.8% حاليًا إلى 5.7% وتستخدم الحكومة السعودية على إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين، مع استمرار الإنفاق على مشروعات البنية التحتية التحية. وفق الرؤية الاقتصادية لعام 2030 تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل 15 اقتصاداً في العالم بدلا من موقعها الراهن في المرتبة العشرين[xlvii].

تتميز الصين والمملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية متينة بفضل تكاملهما في مجالي التجارة والاستثمار. ففي عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو 42.4 مليار دولار، ونفذت أكثر من 100 شركة صينية مشاريع متنوعة في المملكة شملت البتروكيماويات، والسكك الحديدية، والموانئ، ومحطات الطاقة، والاتصالات. كما استفادت المملكة من استثماراتها في مشروعات البتروكيماويات الصينية، في حين شكّل النفط الركيزة الأساسية للتجارة الثنائية، إذ استوردت الصين في العام ذاته حوالي 51 مليون طن من النفط الخام السعودي (13.4٪ من إجمالي وارداتها)، لتصبح السعودية ثاني أكبر مورّد نفط إلى الصين بعد روسيا. تُعد شركة سينوبك الشريك التجاري الأكبر لـأرامكو السعودية، إذ يجمعهما تعاون واسع في مجالات التكرير وتجارة النفط والخدمات الهندسية. وأسفر هذا التعاون عن إنشاء شركة ينبع أرامكو سينوبك للتكرير عام 2016، وهي أكبر مشروع استثماري صيني في المملكة وأول مشروع تكرير خارجي لسينوبك. كما أُنشئت في العام نفسه منطقة صناعية مشتركة في جازان لجذب الشركات الصينية في قطاعات التكرير والصناعات التحويلية، وأُدرجت ضمن أهم 20 مشروعًا للتعاون الصناعي في مجال الطاقة بالصين.وفي مجال الطاقة النووية، وقّعت مجموعة الهندسة والبناء النووية الصينية (CNECGC) مذكرة تفاهم مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بشأن تطوير مفاعلات عالية الحرارة المبردة بالغاز، ما مثّل خطوة مهمة في توسيع التعاون التكنولوجي بين البلدين[xlviii].

وقد برزت فرصة مواءمة نموذج التعاون المُقترح من الصين-الحزام والطريق- مع رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 ([xlix]). لذلك وفقاً لهذه الرؤية رحبت الرياض بمشروع طريق الحرير البحري الذي يشكل لها أهمية اقتصادية استثمارية فمرور طريق الحرير من البحر بالأحمر يشكل أهمية للموانئ الغربية للسعودية، وهو ما قد يزيد السفن العابرة عبر هذا البحر إلى الضعف على الأقل. وتفعيل الموانئ هو إحدى خطط المملكة العربية السعودية ضمن رؤية المملكة 2030 في تنويع مصادر الاقتصاد السعودي ، و قوبل هذا التأييد بارتياح صيني، لا سيما أن هذا المشروع قد يوفر طرقا أسرع للنفط السعودي للصين والتي تعد المستورد الأكبر للنفط له ([l]). كما أعربت الصين فورًا عن تأييدها لرؤية السعودية 2030، إذ أدركت أوجه الترابط والتكامل القائمة بينها وبين مبادرة الحزام والطريق وواءمت مقترحاتها مع أهداف الرؤية السعودية. وشدّد السفير الصيني لدى المملكة، لي هواشين، في أيلول 2016، على أهمية تكثيف التواصل بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030([li]).

في أعقاب إطلاق رؤية المملكة 2030، أُنشئت في عام 2016 اللجنة الصينية السعودية المشتركة رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني تشانغ قاو لي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وتُعنى هذه اللجنة بمناقشة قضايا التعاون الاستراتيجي واتخاذ القرارات .وقد شُكِّلت ست لجان فرعية داخل اللجنة، كما عُيِّنت جهات مُعيَّنة لتسهيل التعاون في مشاريع مبادرة الحزام والطريق في مجالات مُحددة. وتشمل هذه المجالات التعاون في مجالات الصناعة والطاقة، والتجارة والاستثمار، والثقافة، والتكنولوجيا، وتنمية السياحة. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت مؤسسات جديدة لتعزيز القدرة على التنسيق الشامل. ففي عام 2017، أُنشئ المركز السعودي للشراكة الاستراتيجية الدولية، الذي يتبع مباشرةً مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية([lii]).

وقد جاء تأسيس اللجنة الصينية السعودية المشتركة لتفعيل التفاهمات التي توصل إليها الرئيس الصيني شي جين بينغ والملك سلمان بن عبدالعزيز، وتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.وخلال زيارة الملك سلمان إلى بكين في آذار 2017، عبّر الرئيس شي عن دعم بلاده القوي لجهود المملكة في تنفيذ رؤية 2030، ([liii]). و وقعت الدولتَين أربع اتفاقية قُدِّرت قيمتها الإجمالية بنحو 65 مليار دولار، وشملت مجالات عدّة من ضمنها الطاقة والتعليم وعلوم الفضاء، أبدت الصين التزامها بالمشاركة في المشاريع المرتبطة برؤية السعودية 2030. على سبيل المثال، في الاجتماع الثاني للّجنة المشتركة الرفيعة المستوى الذي انعقد في الرياض في العام 2017، اتّفقت الدولتان على إنشاء صندوقٍ للاستثمار المشترك وتأسيس "شركة طريق الحرير السعودية للخدمات الصناعية" من أجل تعزيز الاستثمارات في منطقة جازان السعودية. وخلال زيارة وليّ العهد محمد بن سلمان إلى الصين في العام 2019، وقّعت الرياض وبيجينغ خمسًا وثلاثين اتفاقيةً للتعاون الاقتصادي الثنائي المشترك، وصلت قيمتها الإجمالية إلى 28 مليار دولار، وشملت تفعيل أُطر التعاون في مجال الطاقة المتجدّدة، مثل تصنيع أجهزة التحكّم الكهربائية، وهياكل المحرّكات الهوائية، وشفرات التوربينات، ومولّدات الرياح، فضلًا عن تسليم أربعة تراخيص لشركات صينية متخصّصة في عددٍ من المجالات للعمل في الرياض([liv]).

كما سعت الصين إلى مواءمة استراتيجيتها مع خطّة المملكة للنهوض بقطاع الطاقة المتجدّدة،إذ تولّت الشركة الصينية للطاقة الشمسية (China Solar) الواقعة في مقاطعة تشجيانغ، بالشراكة مع شركة "ماهيندرا سوستن" (Mahindra Susten) الهندسية تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات العامة والإنشاءات المتعلّقة بمحطة سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية في منطقة الجوف، والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 300 ميغاواط، وتكلفتها الاستثمارية 292 مليون دولار. وعمَدت شركاتٌ صينية، على غرار "هواوي" (Huawei) إلى تزويد هذا المشروع بنظام FusionSolar لإدارة الطاقة الكهروضوئية الذكية بقدرة 1500 فولت، وبعاكساتٍ شمسية مزوّدة بنظام تتبّع نقطة القدرة القصوى. وفي العام 2019، وقّع البرنامج الوطني للطاقة المتجدّدة السعودي مذكّرة تفاهم مع شركة "لونغي سولار" (LONGi Solar) الصينية وشركة "أو سي أي" (OCI) الكورية الجنوبية لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء مجمّع متكامل للطاقة الشمسية وأسود الكربون بتكلفة مليارَي دولار. دخلت شركة "إنفيجن إنرجي" (Envision Energy) الصينية للطاقة في مشروع مشترك مع صندوق الاستثمارات العامة وشركة "رؤية للصناعة" (Vision Industries) الخاصة، لإنشاء مصنع لمولّدات توربينات الرياح ومكوّناتها في المملكة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز أنظمة الطاقة الخضراء ضمن قطاع طاقة الرياح في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. كذلك، وقّعت السعودية اتفاقيتَين مع شركات صينية لتصنيع وتجميع المعدّات والمكوّنات الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية([lv]).

لقد بلغت تدفقات الاستثمار من الصين إلى المملكة العربية السعودية 654 مليون دولار أمريكي في عام 2019. كما نمت التدفقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية. وبلغت صادرات الصين من المنتجات الصناعية إلى المملكة العربية السعودية 28 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 50% منذ عام 2013. ونمت صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام إلى الصين من 364 مليون برميل في عام 2013 إلى 622 مليون برميل في عام 2020. ونمت عقود البناء بين الشركات الصينية والمملكة العربية السعودية بوتيرة أسرع. وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المتعاقد عليها من قبل الشركات الصينية في المملكة العربية السعودية 40 مليار دولار أمريكي في الفترة من 2014 إلى 2019 ([lvi]).لقد فتحت محددات رؤية المملكة 2030 آفاقاً مهمة أمام المستثمرين الصينيين للاستفادة من الأهمية الخاصة لمناخ الاستثمار في السعودية الذي يتسم بالأمن والاستقرار، و يوفر لها بيئة مناسباً تنفيذ من خلالها مبادرتها " الحزام والطريق " ([lvii]).

وبحلول عام 2020، تحولت هذه الشركات إلى فاعلين استراتيجيين يعيدون صياغة العلاقة الاقتصادية بين الجانبين؛ حيث أصبحت السعودية مركزاً إقليمياً لعدد من الشركات الصينية، ومختبراً لنماذج تعاون جديدة تجمع بين الطاقة التقليدية، الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، والمشروعات اللوجستية. وبهذا أسهمت الشركات الصينية في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي عبر تحويل العلاقات من مجرد تجارة نفطية إلى شراكة استثمارية-صناعية متعددة الأبعاد، تتلاقى مع أهداف الصين في توسيع أسواقها ومع أهداف السعودية في تنويع اقتصادها.

الخاتمة

تبيّن من خلال هذا البحث أن النفوذ الجيو-الاقتصادي الصيني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990–2020 مرّ بتحولات تدريجية بدأت بعلاقات اقتصادية محدودة، ثم تطوّرت إلى شراكة أكثر عمقًا مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق. فقد أسهمت هذه المبادرة في إعادة صياغة الاستراتيجية الصينية تجاه السعودية، وتعزيز أدوات النفوذ القائمة على التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية، دون الانزلاق إلى أدوار أمنية مباشرة. كما أظهر البحث أن التفاعل بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية السعودية 2030 وفّر إطارًا ملائمًا لتلاقي المصالح بين الطرفين، ما عزز الحضور الجيو-الاقتصادي الصيني، في ظل حرص المملكة على تنويع شراكاتها الدولية. وفي المقابل، اتسم الموقف الأميركي بالقلق الحذر من تنامي المصالح الصينية، مع السعي إلى ضبط هذا النفوذ دون الدخول في مواجهة مباشرة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن العلاقات الصينية-السعودية مثّلت نموذجًا واضحًا لاستخدام الجيو-اقتصاد كأداة نفوذ في النظام الدولي، حيث نجحت الصين في توسيع حضورها عبر الوسائل الاقتصادية، بينما حافظت السعودية على توازن استراتيجي بين القوى الكبرى بما يخدم مصالحها الوطنية.

الهوامش

[i]() أبراهيم محمد علي الفقي، جيو اقتصادية العلاقات السعودية –الصينية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 30، العدد 1، 2018، ص5 .

(2) Naser al-Tamimi, The Reiations between China and Saudi, Friedrich -Ebert -Stiftung (FES),September 2024,P.5.

[iii]() أبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 5.

(4) Naser al-Tamimi,Op.Cit.,P.5.

(5) Ibid, P.5.

(6) Bruce Riedel,Saudi Arabia's relations with China: Functional, but not strategic,July 20, 2020, Saudi Arabia's relations with China: Functional, but not strategic | Brookings

[vii]()أبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 5 .

(8) Naser M. Al- Tamimi, China–Saudi Arabia Relations 1990-2012, New York ,2014 , P.1-2 .

[ix]() خضر طه حسن أبوديه، العلاقات العربية -الصينية ١٩٩٠-٢٠١٧, رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا جامعة القدس، ٢٠٢٠، ص 78-76.

(10) Jonathan Fulton,China-Saudi Arabia Relations Through the '1 2 3 Cooperation Pattern, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, College of Humanities and Social Sciences, Zayed University, , UAE,2020,P.3.

[xi]() .سليمان زيدان. هشام مصباح السطلي، الصين-السعودية وحافات الاقتصاد الأمامية، ط١, الرياض، ٢٠١٧,ص١٩٥-١٩٦.

[xii]() إبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 7.

(13) Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Faraj, Stages of Development of the Economic Relationship Between the Saudi Arabia and China, De Gruyter / Brill,No .1, 2021,P. 93.

[xiv]() رحايلي سعاد ، الصعود الاستراتيجي الروسي –الصيني وتأثيرة على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص75.

(15) Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Faraj, Op.Cit.,P.94-95.

[xvi]() شي جين بينغ : ولد عام 1953،هو سياسي صيني بارز يشغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية منذ عام 2013 والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني منذ 2012، ويُعتبر الزعيم الأعلى للصين، معروف بسياساته القوية في تعزيز السلطة المركزية، محاربة الفساد، وتوسيع نفوذ الصين إقليميًا وعالميًا. للمزيد ينظر:https://www.britannica.com/biography/Xi-Jinping

[xvii]() ابراهيم محمد علي الفقي ،المصدر السابق،ص 7 .

[xviii]() سليمان زيدان. هشام مصباح السطلي، المصدر السابق، ص 196-195.
(xix) إبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 7
(20) Arshad Ahmed ,CHINA'S economic relations with Saudi Arabia,July Vol. 1 Issue 2,2020,P.321.
[xxi]() خضر طه حسن أبوديه، العلاقات العربية -الصينية ١٩٩٠-٢٠١٧, رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا جامعة القدس، ٢٠٢٠,ص٨١-٨٢.
(22) Zhiqiang Zou , Oil and Beyond: Sino-Saudi Strategic Economic Relationship , International Journal of African and Asian Studies, Vol.16, 2015,P.50.
(23) Arshad Ahmed, Op. Cit, P.321-322.
(xxiv) إبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 7.
(25) Arshad Ahmed, Op. Cit, P.322-323
[xxvi]() إبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص10.
(xxvii) المصدر نفسة، ص 9 .
[xxviii]() Arshad Ahmed, Op. Cit, P.322-323.
(xxix) إبراهيم محمد علي الفقي، المصدر السابق، ص 10 ، 15.
(xxx) Arshad Ahmed, Op. Cit, P.322-323
[xxxi]() سلمان بن عبد العزيز: الملك سلمان بن عبد العزيز (مواليد 1935) هو ملك المملكة العربية السعودية منذ 2015، اشتهر بدوره في رؤية 2030 وتطوير الاقتصاد وتعزيز العلاقات الدولية. للمزيد ينظر:https://share.google/56x7zTuY3zMJbOO0H
[xxxii]() عبدالله بن عبد العزيز: الملك عبدالله بن عبد العزيز (1924–2015) كان ملك المملكة العربية السعودية من 2005 حتى وفاته، عرف بإصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعليم، وتطوير البنية التحتية، ودوره في تعزيز السياسة الخارجية السعودية.للمزيد ينظر: https://share.google/LZYMgIBdwmaOTMIXC
[xxxiii]() مسعود بالساسي. خالد بقاص، تطور العلاقات الصينية السعودية: الدوافع والمكاسب، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٧، العدد، ١، ٢٠٢٣، ص ٣٩٩.
[xxxiv]() محمد عبدالطيف الشوكاني ، محمد احمد الصيادي، مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات العربية الصينية 2015-2013، مجلة جامعة الملكة أروى ، المجلد 29، العدد 29، 2025، ص 4.
[xxxv]() جانغ يون لينغ ، الحزام والطريق ، ترجمة حسانين فهمي حسين ، ط1، الجيزة .مصر، 2017،ص 435.
[xxxvi]() رحايلي سعاد ، الصعود الاستراتيجي الروسي-الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2019، ص 163-162.
[xxxvii]() عزة جمال عبدالسلام زهران ، الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية، المجلد 4، العدد 8، 2019، ص 194.
[xxxviii]() أفرج علي سليم، صعود الصين وإعادة تشكيل الهيمنة الامريكية وسيناريوهات العلاقات المستقبلية، المجلة العلمية لكلية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة،المجلد 9، العدد، 18، 2024 ، ص 75.
[xxxix]() أحمد حسن محمود ، أثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي 2018-2013 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب .جامعة اليرموك ،ص 66.
[xl]() مسعود بالساسي. خالد بقاص ، المصدر السابق، ص 403.
[xli]() عزة جمال عبدالسلام زهران ، المصدر السابق، ص 194.
[xlii]() عمرو منصور، العلاقات السياسية-السعودية ٢٠١٢-٢٠١٦ وإبعاد التحول إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، محلة De Gruyter, المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٢، ص٩٧.
[xliii]() خضر طه حسن أبوديه، المصدر السابق، ص 83.
[xliv]() عمرو منصور، المصدر السابق، ص 102-98.
[xlv]() سليمان زيدان. هشام مصباح السطلي، المصدر السابق، ص 24-23.
[xlvi]() فهد المنيعي ،الحزام والطريق ورؤية المملكة 2030 نقاط الالتقاء بينهما، 7 كانون الاول 2022، https://share.google/yzkl0UxNvJIb57UE5
(xlvii) سليمان زيدان. هشام مصباح السطلي، المصدر السابق، ص 24-23.
(48) Chen Juan. Shu Meng . Wen Shaobiao ,Aligning China's Belt and Road Initiative with Saudi Arabia's 2030 Vision ,China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 4, No. 3,2018,P.373.
[xlix]() فهد المنيعي ،الحزام والطريق ورؤية المملكة 2030 نقاط الالتقاء بينهما، 7 كانون الاول 2022، https://share.google/yzkl0UxNvJIb57UE5
[l]() عزة جمال عبدالسلام زهران، المصدر السابق، ص 195.

[li]() هشام الغنام، كيف واءمت الصين استراتيجياتها مع رؤية السعودية 2030، مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الاوسط، 21 كانون الثاني https:// | Carnegie Endowment for International Peace

(52) Dongmei Chen, China's Belt and Road Initiative and Saudi Vision 2030: A Review of the Partnership for Sustainability, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center,May 2021, P.7.

(53) Chen Juan. Shu Meng . Wen Shaobiao , Op. Cit, P .396-370.

([liv]) هشام الغنام، كيف واءمت الصين استراتيجياتها مع رؤية السعودية 2030، مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الاوسط، 21 كانون الثاني https:// | Carnegie Endowment for International Peace

([lv]) هشام الغنام، كيف واءمت الصين استراتيجياتها مع رؤية السعودية 2030، مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الاوسط، 21 كانون الثاني https:// | Carnegie Endowment for International Peace

(56) Dongmei Chen, Op Cit, P. 4.

[lvii]() عزة جمال عبدالسلام زهران، المصدر السابق، ص 192.

قائمة المصادر

الكتب العربية والمعربة العتيبي، م. ح. (2008). السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000. مركز الخليج للأبحاث.

العوضي، ب. ع. (1985). دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الريس، ر. ن. (2012). رياح الخليج: بدايات مجلس التعاون والصراع العربي–الإيراني 1980–1990 (ط. 1).

الشيخ، ر. غ.، وآخرون. (2004). تاريخ آسيا الحديث والمعاصر.

زيدان، س.، والسطلي، ه. م. (2017). الصين–السعودية وحافات الاقتصاد الأمامية (ط. 1).

العوضي، ب. ع. (1985). دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

مجموعة مؤلفين. (2014). سياسة الصين الخارجية: دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية نحو الشرق الأوسط. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

المنصوب، م. (2015). الصين: القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة (ط. 1).

المسفر، م. ص. (2018). العلاقات الخليجية–الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة 1971–2018. مركز الجزيرة للدراسات.

حرزلي، أ. أ. (2020). المكانة الجيوستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي (ط. 1). المركز الديمقراطي العربي.

يون لينغ، ج. (2017). الحزام والطريق (ح. ف. حسين، مترجم؛ ط. 1).

2-الكتب الانكليزية

Zhongmin Liu. (2018). Historical Evolution of Relationship between China and the Gulf Region. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).*

Zhibin Han, & Xiaoqian Chen. (2018). Historical Exchanges and Future Cooperation Between China and Oman Under the “Belt & Road” Initiative. *International Relations and Diplomacy, 6*(1).

Adel Abdel Ghafar. (2022). *Sino-GCC Relations: Past, Present, and Future Trajectories*. Doha, Qatar.

Naser Al-Tamimi. (September, 2024). *The Relations between China and Saudi*. Friedrich Ebert Stiftung (FES).

Bruce Riedel. (2020, July 20). *Saudi Arabia's Relations with China: Functional, but Not Strategic*. Brookings.

Arshad Ahmed. (2020). China's Economic Relations with Saudi Arabia. *Vol. 1*(2), p. 321.

Chen Juan, Shu Meng, & Wen Shaobiao. (2018). Aligning China's Belt and Road Initiative with Saudi Arabia's 2030 Vision. *China Quarterly of International Strategic Studies, 4*(3).

Dongmei Chen. (May, 2021). *China's Belt and Road Initiative and Saudi Vision 2030: A Review of the Partnership for Sustainability*. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center.

Jonathan Fulton. (2020). China-Saudi Arabia Relations Through the '1 2 3 Cooperation Pattern. *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*.

Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Faraj. (2021). *Stages of Development of the Economic Relationship Between Saudi Arabia and China*. De Gruyter / Brill, No. 1.

Zhiqiang Zou. (2015). Oil and Beyond: Sino-Saudi Strategic Economic Relationship. *International Journal of African and Asian Studies, 16.*

Naser Al-Tamimi. (September, 2024). *The Relations between China and Saudi*. Friedrich Ebert Stiftung (FES), p. 5.

3-الرسائل والاطاريح

1الرسائل الجامعية

رسالة ماجستير،) *(2013–2018) أثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي* .(2019) .محمود، أ. ح .(كلية الآداب، جامعة اليرموك

رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة)*اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي* .(1991) .المنصوري، أ. م. أ .(أم القرى

رسالة ماجستير، كلية الآداب) *(2002–2015) سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني* .(2015) .قشطة، أ. م .(والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة

.(رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس) *(1990–2017) العلاقات العربية–الصينية* .(2020) .أبوديه، خ. ط. ح

.(رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية)*الصعود الاستراتيجي الروسي–الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي* .(2019) .سعاد، ر

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية) *(1981–1991) موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي* .(2018) .كبه، ز. إ. ح .(التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى

رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة)*تأثير صعود الصين على طبيعة النظام الدولي* .(2020) .حمود، ز. ع .(اللبنانية

رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،)*الصعود الصيني في العلاقات الدولية* .(2020) .الأمين، غ. م .(الجزائر

رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية،) *(1976–1921) ماو تسي تونغ ودوره السياسي في الصين* .(2014) .البياتي، س. ع. ع .(جامعة بابل

البحوث

عبدالله، أ. ع. (2019). الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2010 .*مجلة حمورابي، 7*.(29)

سليم، أ. ع. (2024). صعود الصين وإعادة تشكيل الهيمنة الأمريكية وسيناريوهات العلاقات المستقبلية .*المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 9*.(18)

عبدالله، ح. ج. (2021). تطور الاقتصاد الصيني .(1992–1978) *مجلة كلية التربية للبنات، 8*.(15)

جواد، خ. م.، وعباس، ف. ش. (2024). السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وآفاقها المستقبلية .*المجلة السياسية الدولية*، (61).

حسين، س. (2022). ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي .*مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7*.(2)

زهران، ع. ج. ع. (2019). الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030 .*المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 4*.(8)

الشوكاني، م. ع.، والصيادي، م. أ. (2025). مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات العربية الصينية .(2015–2013) *مجلة جامعة الملكة أروى، 29*.(29)

الفضلي، م. ع. (2020). العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين .*حوليات آداب عين شمس، 48*.

العبودي، ن. ك. م. (2020). الزعيم دينغ شياو بينغ رائد النهضة الصينية المعاصرة .*مجلة كلية التربية الأساسية*.

العجمي، ن. (2018). الصعود الصيني ومستقبل العلاقات الكويتية–الصينية من التعاون إلى الشراكة الاستراتيجية .*مجلة العلوم الاجتماعية*، (1).*46*

المالكي، ف. ع. (2014). العلاقات السعودية الصينية من خلال زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية.(2)*3* .

الفقي، إ. م. ع. (2018). جيو-اقتصادية العلاقات السعودية–الصينية .*مجلة جامعة الملك سعود، 30*.(1)

بالساسي، م.، وبقاص، خ. (2023). تطور العلاقات الصينية السعودية: الدوافع والمكاسب .*المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 7*.(1)

منصور، ع. (2022). العلاقات السياسية السعودية (2012–2016) وأبعاد التحول إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة*De Gruyter* .، (1).*2*

ملاحظة :تم حذف المرجع المكرر:

الشوكاني، م. ع.، والصيادي، م. أ (2025) .لأنه ورد مرتين (رقم 7 ورقم 14).

6- المواقع الالكترونية

1-فهد المنيعي ،الحزام والطريق ورؤية المملكة 2030 نقاط الالتقاء بينهما، 7 كانون الاول 2022، https://share.google/yzkl0UxNvJIb57UE5

2-هشام الغنام، كيف واءمت الصين استراتيجياتها مع رؤية السعودية 2030، مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الاوسط، 21 كانون الثاني https:// | Carnegie Endowment for International Peace

-3https://share.google/56x7zTuY3zMJbOO0H

-4https://share.google/LZYMgIBdwmaOTMIXC

-5https://www.britannica.com/biography/Xi-Jinping

-6https://share.google/pMxDOSekaUGT4ql0W

-7https://share.google/1dOsCDOlPdcAdBAvv